تنعقد صلاته وان احرم متطهرا ثم احدث نظر فان سبق حدثه غير
الدايم بطلت صلاته كما لو تعمد الحدث لبطلانها بالاجماع وشمل ذلك فاقد
الطهورين اذا سبقه الحدث فتبطل صلاته كما هو ظاهر كلام الاصحاب
خلافا للاسنوي وفي القديم ونسب للجديد لا تبطل صلاته بل يتطهر
ويبني على صلاته لعذره وان كان حدثه اكبر لحديث فيه ضعيف باتفاق
المحدثين ومعنى البناء ان يعود الى الركن الذي سبقه الحدث فيه ويجب
تقليل الزمان والافعال قدر الامكان ولا يجب عليه البدار الخارج عن العادة
فلو كان للمسجد بابان فسلك الابعد بطلت صلاته وليس له بعد طهارته
عود الى موضعه الذي كان يصلي فيه ما لم يكن اماما لم يستخلف او ساه
يبغي فضيلة الجماعة كذا نقله الرافعي عن التتمة واقره وجزم به في الروضة
لكن في التحقيق ان الجماعة عذر مطلقا فدخل فيه المنفرد والامام
المستخلف اما حدثه الدايم كسلس بول فحيث صار على ما مر في الحيض
واذا احدث مختارا بطلت قطعا علم كونه في الصلاة ام كان ناسيا ولو
نسي الحدث فصلى اثنين على قصده دون فعله الا المرأة ونحوها مما لا يتوقف
على الوضوء فيثاب على فعله ايضا قال ابن عبد السلام وفي اثابته على
المرأة اذا كان جنبا نظر والاقرب كما يؤخذ مما مر عدم اثابته ويجريان
اي القولان في كل منافق اي منافٍ للصلاة عرض فيها بلا تقصير
من المصلي وتعذر دفعه في الحال كما لو تنجس بدنه او ثوبه واحتاج الى
الغسل او طيرت الريح ثوبه الى مكان بعيد فان امكن دفعه في الحال بان
كشفته ريح فتستر في الحال لم تبطل صلاته لانتفاء المحذور ولذا لو سقط
على ثوبه نجاسة رطبة فالقى الثوب حالا او نابسة فسقطت في الحال ولا
يجوز له تعمدهما بيده او كمه او بعود على اصح الوجهين فان فعل بطلت
صلاته وان تقصر في دفعه بان فرغت مدة يمكنه فيها اي الصلاة
بطلت قطعا للتقصير مع احتياجه الى غسل رجليه او الوضوء باتفاق
القولين حتى لو غسل في الخف رجليه قبل فراغ المدة لم يبطل اذ مسح

الخف

الخف يرفع الحدث فلا تاثير للغسل قبل فراغ المدة ومثله غسلها
بعدها المضي مدة وهو محدث على انه لو وضع في الماء رجليه قبل فراغها
واستمر الى انقضايها لم ترتفع صلاته لانه لابد من حدث ثم يرتفع وايضا
لابد من تجديد نية لانه حدث لم تشمله نية وضويه الاول وهذا ظاهر
حيث دخل فيها ظانا البقاء فان قطع بانقضا المدة فيها اتجه كما قاله السبكي
عدم انعقادها وفارق ما تقدم فيما لو كانت عورته تنكشف في ركوعه
حيث حكم بانعقادها على الصحيح بعدم قطعه نظرا بالبطلان بل صحتها
ممكنة بان يستر ما بقي عند ركوعه بخلافه هنا اذ كيف يقال بانعقادها
مع القطع بعدم استمرار صحتها وكيف يتحقق ثبتها لغير ان كان في نفل
ملحق بدرك منه ركعة فاكثر انعقدت ولو اقتصد مثلا فخرج وقته
ولم يلبث بقدرته او لبثا قليلا لم تبطل ويستحب لمن احدث
في صلاته ان ياخذ بانفه بقدر ينصرف منها انه رعف سترا على نفسه
ليلا يخوض الناس فيه فيأثموا ويلحق به من احدث وهو منتظر اقامتها
لاسيما مع قرب الزمان لذلك ومنه يؤخذ انه يستحب لكل من ارتكب ما يدعو
الناس الى توبيخه فيه ان يستره لذلك كما صرح به ابن العماد لخبر
فيه وخامسها طهارة النجس الذي لا يعفى عنه في الثوب والبدن
ولو داخل فمه او انفه او عينه او اذنه والمكان اي الذي يصلي فيه
فلا تقع صلاته مع شيء من ذلك وان كان جاهلا بوجوده او ببطلانها
به لقوله تعالى وثيابك فطهر ولخبر الصحيحين اذا اقبلت الحيضة فدعي
الصلاة واذا ادبرت فاغسلي عنك الدم وصلي ثبت الامر باجتناب
النجس وهو لا يجب في غير الصلاة فيجب فيها والامر بالشيء نهي عن
ضده والنهي في العبادات يقتضي فسادها فغير محرم التنجس خارجها
في البدن بلا حاجة وكذا الثوب كما في الروضة كاصلها وما في التحقيق
من تحريمه في البدن فقط مراده به ما يعد مرتكبه به سافها لا بسه ليوافق ما قبله
ولو رأينا في ثوب من يريد الصلاة نجاسة لا يعلم بها وجب علينا اعلامه

به صح

ان صح

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)